

تكتل اقتصادي وسياسي وعسكري يعيد تكوين النظام العالم الجديد

عندما تقول دول «بريكس» لا لأميركا

بقلم فارس سعد

هل العالم على عتبات تحول اقتصادي جديد ومثير تتغير فيه ملامح الهيمنة الغربية التي دامت نحو خمسة قرون ؟ ربما يكون كذلك بالفعل، ولا سيما بعد ظهور مجموعة البريكس التي تضم روسيا والصين والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل. الاقتصاد هو الشغل الشاغل لهذا التجمع، وإن غلغته مسحة سياسية، تمثلت في نموذج روسيا التي تعاني من عقوبات اقتصادية غربية.
تطرح دول البريكس علامات استفهام استشرافية مهمة، ولا سيما لجهة البنك الجديد الذي أنشأته دولها وهل سيكون ندا للبنك الدولي، ثم ما الذي ينتظره العالم من دول البريكس؟ ولماذا تغازل هذه الدول قارة أفريقيا على نحو خاص؟ ثم وربما هذا من الأسئلة الحيوية العامة، ما هي الانعكاسات الإيجابية لهذا التجمع الاقتصادي الوليد على الدول النامية حول العالم؟

مجموعة دول البريكس (BRICS)

تشكّل مجموعة دول «البريكس» الانطلاقة الأولى لتغيير الأنماط القديمة في ممارسة السياسة العالمية. هذه المجموعة المؤلفة من البرازيل، روسيا، الهند، الصين وأفريقيا الجنوبية هي أسرع دول العالم نمواً حالياً وأقلها تأثراً بأزمته، ويعوّل على النموّ في اقتصاديات هذه الدول لخلق الأمل في رفع مستويات النشاط الاقتصادي العالمي بعد الأزمة (10). إن إنجازات هذه المجموعة تعود بالنفع على نصف سكان العالم، غير أن الإنجاز ذا الأفق العالمي هو قرار إنشاء بنك مشترك للتنمية يعني الموارد المالية بهدف تمويل مشروعات البنى التحتية والتنمية المستدامة في هذه الدول، وكذلك لتقديم التمويل المناسب لغيرها من الدول الناشئة والنامية في العالم. مع العلم أن الاحتياطات النقدية الضخمة للصين والموارد الطبيعية من الغاز والنفط لروسيا هما الركائز الأساسية لإنجاح هذه المجموعة، التي تعتمد على حجم السوق وفرص النمو الاقتصادي الكامن.
فالتوافق الروسي – الصيني اقتصادياً، وافتتاحه على دول أخرى، جعل النظام الاقتصادي العالمي الحالي يعيش مرحلة انتقالية، بحيث تعيد دول «البريكس» إرساء قواعد هذا النظام العالمي الجديد بعيدا من إيقاع اللابئين التقليديين، الذين أرسوا نظاما عالميا غير عادل، ولا يسمح بأي دور يمكن أن تضطلع به قوى صاعدة غيها.

ومجموعة «بريكس» تختلف بشكل كبير عن بقية أشكال التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، حيث لا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس، سواء سياسيا أو اقتصاديا أو ثقافياً أو غيره، كما أنه لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، بل تأتي من أربع قارات مختلفة، كما أن هناك تباينا واضحا في درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الإنتاجية، وحتى المواقف السياسية بينها متباينة بشكل نسبي، فهى مجموعة محايدة تماما بالنسبة إلى التوازنات السياسية العالمية، لأنها تضم دولا مختلفة ومتباينة إلى حد كبير في التوجهات السياسية والأنظمة الاقتصادية وتمثل توجهات عالمية مختلفة، كما أن اهتمام المجموعة يتركز في الأساس على النواحي الاقتصادية والمالية العالمية، ولا يتعرض لأية قضايا سياسية إلا إذا كانت مرتبطة بالشرق الاقتصادي العالمي من قبيل مقترحات مثل طرح عملة دولية جديدة أو إصلاح صندوق النقد والبنك الدوليين.

غير أن هذه الدول الخمس بينها رابط ثقافي مهم، وهو أنها لا تنتمي إلى «دائرة الحضارة الغربية»، بل تشكل مزججا متميزا من حضارات مختلفة، حيث قمت الحضارة الشرقية العربية: الهندوسية في الهند والبوذية في الصين، والحضارة السلافية الأرثوذكسية المتميز عن الشرق والغرب معا في روسيا، والحضارة الغربية اللاتينية في البرازيل التي يتميز شعبها بثقافة وفنون متميزة كثيرا، حتى عن الدول المحيطة بها، والحضارة الأفريقية في جنوب أفريقيا. لكن المؤكد أن الرابط السياسي الذي يربط هذه الدول الخمس، والذي على أساسه نشأت هذه المجموعة، هو رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية، هذه الهيمنة التي تسببت في إفراق الإقتصاد العالمي في أزمت يعانى الكثير من أجل الخروج منها.

وفقا لما ذكره صندوق النقد الدولي، فإن التقديرات تشير إلى أن المجموعة الخامسة التعاونية، والتي تشكل قرابة ثلث سكان العالم وتمثل ما يزيد على ربع مساحة المعمورة، حققت ناتجا محليا إجماليا اسما جيعما يقدر بحوالى 13.6 تريليون دولار أميركي عام 2011، وهو ما يقدر بـ19.5% في المئة من إجمالي الناتج المحلي في العالم. وقد نمت التجارة في ما بين دول البريكس بمتوسط سنوي نسبتة 28 في المئة من 2001 إلى 2010 ووصلت إلى 239 مليار دولار في 2010، لتمثل نسبة أكبر بكثير من التجارة الدولية .

وستتجاوز البريكس الدول الغربية الأكثر تقدما، وفي الوقت ذاته، تصبح البريكس أكثر جذبا لرأس المال الدولي غير المستخدم، وهو ما يبرهن على قدرتها التنافسية المتصاعدة.

وقال يوري موسيكين، نائب عميد معهد الاقتصاد والأعمال العالمية في موسكو إن «البريكس تجذب رؤوس الأموال «الساخنة» من المناطق الأخرى، حيث لا تستطيع تلك الموارد المالية إيجاد موطئ للاستثمار، وتعتبر أسواق البريكس أكثر جذبا للشركات بسبب تمتعها بقوة عمالة أرخص». وأضاف أن «الحوادث الأخيرة تظهر أن نمو البريكس يؤثر في الاقتصادات الغربية على نحو أكثر مباشرة، وتعمل البريكس هناك من خلال اتفاقات صندوق النقد الدولي، عبر زيادة حصر البريكس في «الصندوق». ووفقا لما ذكرته «رويترز»، حول آفاق الاستثمار التي عقدت في كانون الأول 2010، قد تصبح البريكس بحجم مجموعة الدول الخمس (الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وكندا وإيطاليا) بحلول عام 2027.

وتظهر التوقعات طويلة الأجل أن البريكس ستسهم بقرابة 50 في المئة من أسواق الأسهم العالمية بحلول 2050، وستجاوز ناتجها الإجمالي المحلي المجمع مثليه في الولايات المتحدة بحلول عام 2020، وفقا للأرقام الصادرة من القمة، وقد اتخذت مجموعة البريكس، إضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، خطوات لدعم التنسيق السياسي الداخلي، لزيادة أرباحها وتأثيرها في الساحة الدولية.

ويرى ماريانو تورزي، الأستاذ في جامعة توركوatto دي تيليا في بوينس آيرس أنه «في غضون السنوات ال10 إلى ال15 المقبلة، ستعيد البريكس هيكله العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية الدولية، وفي تلك الفترة سيكون من الصعب

البناء

في 25 كانون الأول 2014 / العدد 1670

سنة السادسة / الخميس / 25 كانون الأول 2014 / العدد 1670

تكتل اقتصادي وسياسي وعسكري يعيد تكوين النظام العالم الجديد

عندما تقول دول «بريكس» لا لأميركا

أن تردت قوتها إلى الوراء مرة أخرى .»

البريكس وتأثيرها في التجارة الدولية:

في أيلول 2012، قال وانغ تشاو نائب وزير التجارة الصيني: «إن حجم التجارة السنوية بين الأعضاء الخمسة في البريكس قد زاد بنحو ست مرات في العقد الماضي ليصل إلى 300 مليار دولار أميركي العام الماضي».
إن حصة التجارة البينية لدول البريكس بناء على الرقم المعلن في 2012، وهو 300 مليار دولار يضعها في موقع متأخر بالنسبة إلى تكتل يراد له أن ينتج بدىلا تقدياً، ولكن معدل نمو هذه التجارة البالغ (600) في المئة في عقد واحد يعطي ألقا واسعا لاحتمالات نوعية، إذ أسست بلدان البريكس بنكا للتمويل يبلغ رأسماله (100) مليار دولار في هذا العام. كما أن حصة هذه البلدان من تبادلاته التجارية مع العالم الخارجي أخذت في النمو خلافاً لتراجعات حصص الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في التجارة الدولية.

الدولة	حجم التجارة السلعية بمليارات الدولارات	نسبة مساهمتها (في المئة)
الصين	3867	10
روسيا	864	2
الهند	748	2
البرازيل	476	1
جنوب أفريقيا	211	1
الولايات المتحدة	3882	10
الاتحاد الأوروبي	4468	12

أي أن حصة دول البريكس في التجارة الدولية السلعية هي 15 في المئة تقريبا و11 في المئة تقريبا من الخدمات التجارية العالمية، وهي لا تقيم كلها بالدولار طبعاً، فمنها ما يتم وفق عملات محلية لشركاء البريكس التجاريين، لكن هذه التعاملات لا تزال قليلة نسبياً، ولكن تنامي حصة البريكس في التجارة الدولية ونمو تجارتها البينية بهذا التسارع يضع سيارايوهات قائمة بالنسبة إلى الدول.

الدولة	حجم الخدمات التجارية بمليارات الدولارات	نسبة مساهمتها (في المئة)
الصين	470	5
روسيا	162	2
الهند	268	3
البرازيل	116	1
جنوب أفريقيا	رقم قليل جدا	
الولايات المتحدة	1032	12
الاتحاد الأوروبي	1482	17

إن تأمين طلب متزايد على الدولار أمن استقراره لعقود سابقة، وبذلك الطلب استطاعت الولايات المتحدة أن تؤمن كل ديونها لتزيد من نفقاتها وتؤجل بذلك انفجار «أزمة الدين العام» ولكن اليوم ووفقا لما بينا لم يعد تأمين الطلب على الدولار أمرا متيسرا كما في السابق، فالركود العالمي في بلدان الغرب يؤدي إلى تراجع التجارة العالمية، وهو ما يؤدي إلى تراجع الطلب على الدولار هذا من ناحية، كما أن ظهور بديل تقديي في الأفق المنظور هو أمر ممكن لابل ضروري، فعلى الأقل هناك اليورو حتى اللحظة، وإن كان ليس أفضل حالا بسبب أزمة المديونية الأوروبية، إلا أن هيمنة الدولار باتت على المحك في مجمل كل هذه العوالم.

أوباما... انتصارات وهمية

يبدو أن حسم الصراعات المحتمته بشكل أساسي في الشرق الأوسط وعلى حدود روسيا بات مرتبطا بما تترسو عليه الأوضاع في منطقة شرق وجنوب شرقي آسيا، وخصوصا في المنحى الذي ستأخذه السياسة الصينية. وبالتالي بعدى إدراك الصين لوجود مخالب حادة لا تكاد تخفيها القفزات الأميركية الناعمة.

أبرز ما استرعى اهتمام المراقبين في قمتي بكين لمنتدى بلدان آسيا الباسيفيكي (آبيك)، وبريسبان لمجموعة العشرين هو السعي الأميركي المحموم نحو التصعيد في المواجهات مع روسيا، من جهة، ونحو التشنيد على وحدة المصالح بين الصين والغرب، من جهة ثانية. لكن هذا المسعى الهادف إلى فك التحالف الصيني- الروسي على أمل الاستقرار بكل من هاتين القوتين على حدة لا يبدو ذكيا وقابلا للنجاح.

فقد يكون بإمكان الرئيس الأميركي أن يتباهى بسبل التحديتات و«الشتائم» التي وجهها هو وحلفاؤه في بريسبان إلى الرئيس الروسي بوتين والتي رد عليها هذا الأخير بصمت سهل طلق وهو يغادر القعة قبل اختتام أعمالها. لكن الأكيد أنه وقع ضوياً عندما فهم ما يعنيه بوتين في تأكيد ان العقوبات الغربية على روسيا لن تفعل أكثر من تعميق أزمة حلفاء أميركا في أوروبا.

وقد يكون بإمكانه أن يتباهى بتوقيع عشرات الاتفاقات الضخمة مع الرئيس الصيني شي جينبنغ في مجالات التجارة والتصنيع الحربي والصحة والبنى التحتية ومكافحة الإرهاب. لكن ذلك لن يفعل غير مزيد من تعمق المأزق الأميركي لأن جميع دول الاتفاقيات تحدد، بإجماع المراقبين، مصالح الصين أكثر مما تخدم مصالح الولايات المتحدة وحلفائها.

يضاف إلى ذلك، أن الوقائع الجديدة تشير إلى أن روسيا والصين، ومن ورائهما بلدان مجموعة البريكس التي تتكتفي حتى الآن بالعمل من أجل عالم متعقد الأقطاب يضع حدا لهيمنة القطب الأميركي الواحد، قد حققت تقدما غير متخوف الغرب عندما قربت إحلال تعددية العملات في المبادلات الدولية محل أحادية الدولار التي تسمح للولايات المتحدة، منذ عقود، بمواصله العيش على حساب شعوب العالم.

هذا يعني أن سلطة الدولار الأميركي واليورو الأوروبي وما يرتبط بهما من عملات ستخسر عن 60 بالمئة من السوق الدولية، وأن البنك وصندوق النقد

في 25 كانون الأول 2014 / العدد 1670

سنة السادسة / الخميس / 25 كانون الأول 2014 / العدد 1670

تكتل اقتصادي وسياسي وعسكري يعيد تكوين النظام العالم الجديد

عندما تقول دول «بريكس» لا لأميركا

أن تردت قوتها إلى الوراء مرة أخرى .»

البريكس وتأثيرها في التجارة الدولية:

في أيلول 2012، قال وانغ تشاو نائب وزير التجارة الصيني: «إن حجم التجارة السنوية بين الأعضاء الخمسة في البريكس قد زاد بنحو ست مرات في العقد الماضي ليصل إلى 300 مليار دولار أميركي العام الماضي».
إن حصة التجارة البينية لدول البريكس بناء على الرقم المعلن في 2012، وهو 300 مليار دولار يضعها في موقع متأخر بالنسبة إلى تكتل يراد له أن ينتج بدىلا تقدياً، ولكن معدل نمو هذه التجارة البالغ (600) في المئة في عقد واحد يعطي ألقا واسعا لاحتمالات نوعية، إذ أسست بلدان البريكس بنكا للتمويل يبلغ رأسماله (100) مليار دولار في هذا العام. كما أن حصة هذه البلدان من تبادلاته التجارية مع العالم الثالث وأغراق هذه البلدان بمديونيات ضخمة تسد أمامها آفاق التنمية الحقيقية.

أنياب أميركا تتفكك

عندما تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1989 شعرت أميركا أن الساحة العالمية فرغت لها لتنتقل إلى إنشاء إمبراطوريتها الكونية مركزة إلى ورثتي القوة الأساسيتين في بعدها: قوة الاقتصاد التي رأت أنها الأقوى فيه في العالم، والقوة العسكرية الذاتية والتحالفية (الأطلسي و«إسرائيل») التي اعتبرتها قوة لا يجرؤ أحد على مواجهتها، وأضافت إليها القوة السياسية والدبلوماسية التي اعتقدت أن أحدا في العالم لن يخامر في قول «لا» لها، من دون أن ننسى قوة الإعلام المميزة، وبهذه الأوراق انطلقت أميركا معتمدة استراتيجيات ونظريات صاغتها خدمة لأهدافها مستعملة أدوات أهمها:

- مجلس الأمن الدولي الذي تحول إلى مكتب في وزارة الخارجية الأميركية بجهوية كاملة لإصدار أي قرار تريد لبشرع لها عملا أو عدوياً أو احتلالا.
- البنك الدولي الذي تتحكم عبره باقتصاديات الدول بخاصة الفقيرة والنامية عبر سياسة إقراض ومراقبة ظالمة تضع تلك الدول في قبضة القرار الأميركي.
- القضاء الجزائي الدولي سواء في ذلك المحكمة الجنائية الدولية (التي لم توقع أميركا بروتوكولها ولم تنضم إليها) أو المحاكم الخاصة التي أنشئت عبر الطلب الأميركي لملاحقة هذه الدولة أو الهيئة أو الحزب أو هذا الشخص أو ذاك.
- إطلاق نظرية «التدخل الواسلي الإنساني» ونشر الديمقراطية» والحماية الدولية»، و«حقوق الإنسان» وسيادة «المجتمع الدولي» التي تعلقو السيادة الوطنية، وتسويق فكرة محاربة الإرهاب (من دون تحديد تعريف له على رغم السعي الدولي الحديث من أجل ذلك كما طالب الرئيس حافظ الأسد أكثر من مرة) وإطلاق مصطلحات من قبيل «محور الشر» و«الكيان الإرهابي» و«رعاية الإرهاب».
- جعل الدولار الأميركي – الذي يطبع بقرارها من غير تغطية بالذهب – عملة للعالم ومراقبة حركة التحولات النقدية عبره.
- وأخيرا اعتماد «استراتيجية القوة» لإرساء هذه الإمبراطورية مبدتة بـ«القوة الصلبة» التي ترجمت حروباً واحتلالات في خمس مناطق من الخليج إلى أفغانستان إلى العراق إلى لبنان وصولاً إلى غزة، ثم انقلبت بعد حرب لبنان وهزيمة الغرب فيه إلى «القوة الناعمة» والتي ترجمت تحريكاً للشعوب ضد الأنظمة كما حدث في إيران وأعمال اغتيال وقتل وضغوط اقتصادية وعقوبات وحصار لكل دولة لا تتصالح للسياسة الغربية.
- هنا برزت سورية وإيران والمقاومة في لبنان ومن تبقى من فصائل فلسطينية مؤمنة بخيار المقاومة في طليعة من يرفض ويقول: «لا للإعلان لأميركا، قالتها إيران متمسكة بـ«لشرقية» وهو براقب ما يحدث في سورية مع حركة قيل زوراً لا تنازل عنها، وقالتها سوريا – بشأن الأسد لكونل باول وزير خارجية أميركا متمسكة بكامل الحقوق الوطنية والقومية، وقالتها المقاومة في لبنان فحرت معظم الأرض المحتلة، وقالتها المقاومة العراقية فأخرجت الاحتلال الأميركي المباشر من العراق...

رفض استلزم مواجهات أدت إلى كبح الجموح الأميركي ودفعه إلى إخفاق تلو إخفاق حتى كانت ظاهرة الشارع العربي التي استغلتها أو حركتها أميركا لتعوض من خلالها كل إخفاقاتها، وقد منّت أميركا النفس باقتلاع قلعة المواجهة في سورية وإعادة فتح الطريق أمام مشروعه الاستعماري.
لقد حبس العالم أنفاسه وهو يراقب ما يحدث في سورية مع حركة قيل زوراً إنها «سلمية» ولكن كان واضحا أنها كانت مدعومة وموجهة بإعلام النفاق والتضليل من أجل خداع الشعب السوري لدفعه إلى محاكاة أذنوية الثورات الملونة وتأكيد وجود ربيع عربي لنشر الديمقراطية، لكن وعى الشعب السوري وصلابة نظامه وقواته المسلحة واحتضان محور المقاومة لقلعها سفه الأحلام الأميركية فأقبلت كتبة «التظاهرات السلمية»، إلى حقيقة وجود الأعمال الإرهابية وهنا تمكنت سورية من حلفائها من استيعاب الهجوم، وفتح الطريق أمام القوى الدولية الصاعدة للتقدم واحتلال الموقع الملائم لحجمها الاستراتيجي الفعلي على الصعيد الدولي كبدات مسيرة دولية فاعلة شكلت «الكارثة الاستراتيجية الكبرى» لأميركا وفقدت بصعود دول (بريكس)، تمك الاقتصاد القوي، والقوى العسكرية، والموقع الاستراتيجي والحجم الديموغرافي الكبير (44 في المئة من سكان العالم).

لم تستطع أميركا ذات الاقتصاد المهترز والقوى العسكرية المرهقة والتحالفات المترنحة أن تخيف روسيا أو الصين وتمنعها من المجازفة، فصرخت صرخة ألم لم تمنع المتغيرات، وكان في ذلك تشجيع للقوى الصاعدة بان تتقدم في احتلال مراكزها في الخريطة الدولية المستجدة، وبعد أن ثبتت المشهد في

دوليات 13

BRICS 2014 Brasil



مجلس الأمن باستخدام فيوتوات مزدوجة، وباتت تشكل جبهة دولية تنزع أنياب الولايات المتحدة الأميركية التي بها نشئت العالم وجاءت بيانات «البريكس» لكركس واقعا جديدا يقول:

- إن مجلس الأمن لم يعد أداة أميركا فهناك دولتان تملكان حق تعطيله بالفيتو، وهناك دولتان على الأقل يجب أن تدخلوا وبعضوية دائمة عبر حركة إصلاح للأمم المتحدة لا بد منها.
- إن سياسة «التدخل الدولي الإنساني» هي كذبة أميركية يجب التوقف عن إعمالها والعودة إلى احترام السيادة الوطنية للدول، والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية.
- إن البنك الدولي يمارس سياسة قهر للشعوب والدول بإشراف أميركي ويجب إصلاحه، وإلا فإن دول بريكس ستقيم منظومة إقراض وتنمية بينية ودولية تتخطى فيها هيمنة ذاك البنك.
- إن الدولار الأميركي – كما اليورو – لا ينبغي أن يستمر سيقاً على اقتصاد الدول الصاعدة وتاليا اقتصاد العالم لذا ستعتمد العملة الوطنية لدول «بريكس» في التجارة البينية بينها.
- إن التهديد بالقوة العسكرية باتت طريقة مقطوعة على خطين: داخلي بسبب القوة الذاتية للدول والشعوب التي تمارس المقاومة وخارجي بسبب سقوط خدمة «التدخل الدولي الإنساني».
- وأخيراً فقد سقطت المقولات الأميركية بالديمقراطية والإرهاب بعد أن ضلعت أميركا في خندق واحد مع من تسميه «منظلمات إرهابية» ثم تحالفاها مع الكيانات الإصانبة الاستبدادية وتصديها للمطالب الإصلاحية الشعبية كما هي الحال في شنيختا ومملكات الخليج عموماً وفي البحرين خصوصاً. هذا ما أكتنه «بريكس»، وأطلقته مكرسة واقع النظام العالمي الجديد الذي أصبح حقيقة قائمة، بعد أن ولد في الحضن السورية من رحم أزمة شاءتها أميركا حلا لأزماتها في الشرق وأن تجعلها أزمة لسورية ولمحورها، فأردت عليها كارثة.
- لقد اعتبرت روسيا أن حاضنة نفوذها الجنوبية المتمثلة بإيران وسورية، هي مهددة من قبل العرب عبر إثارة مسائل إنسانية وأمنية قد تسفح في المجال أمام إشغال منطقة الشرق الأوسط وخطل الأوراق الاستراتيجية. لذلك اتسم الحراك الروسي بموازرة الصين الحيوية لمواجهة الولايات المتحدة.

الخلاصة العامة

يتفق كثير من المحللين على أن التوافق الروسي-الصيني هو «توافق الضرورة»، وتمليه الحاجة إلى خلق نظرة جديدة إلى العالم من أجل فهم مصالح كل دولة في ظل خلفية العمولة، وبهدف تحقيق السلام في العالم مستقبلا. إذ تمكنت روسيا من إنجاح استراتيجية النهوض بعد عشر سنوات من المعاناة بحثاً عن هوية جديدة في غياب أيديولوجية الاتحاد السوفياتي المنحل، وانهاير ركائزه الاقتصادية وهيكله السياسية، فقد سعت وبثقة تامة إلى التوافق مع الصين الصاعدة بقوة، لإنشاء تعددية قطبية على مستوى القرار الدولي وخدمة المصالح الحيوية المشتركة. وقد أدى هذا التوافق إلى تعزيز القوة العسكرية للصين بما يلائم مكانتها الاقتصادية، حيث رفعت روسيا القيود عن بيع التكنولوجيا المتقدمة للأسلحة الحديثة، وزوّدت الصين كمية ضخمة من الأعددة والطائرات والسفن والغواصات، كما أقامت مراكز مشتركة للبحث والتطوير والتعاون في المجال النووي.

جرى تاطير هذا التوافق بمعاهدة الصداقة الروسية – الصينية، حيث حددت الأهداف والأكيات لتحقيقها. وجاءت التكتلات والأحلاف الإضافية لمجموعة دول «شغهاي» ومجموعة دول «البريكس» لترسخ الارتباط الوثيق بين روسيا والصين، ولإعطائه قيمة مضافة بانضمام قوى ضخمة ذات حيوية لتحقيق الأهداف نفسها. ويمكن تلخيص هذه الأهداف المشتركة كما يأتي:

- الإلتام من سيطرة الدولار الأميركي ودوره كعملة عالمية في التجارة الدولية.
- خلق توازن في الاقتصاد العالمي متحرّر من تجاذبات البورصات الدولية والمضاربة على العقودات الأساسية لاقتصاد بعض الدول من مواد أولية وخدمات مختلفة.
- خلق مؤسسات رديفة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي تعنى بالتنمية المستدامة في دول العالم الثالث، وتحمي مصالح الدول الصاعدة ونموها عبر استقرار سعر الصرف بين عملاتها.
- حماية قيمة الأصول المحلية من الأخطار الخارجية التي يسببها النظام المالي العالمي الخاضع لهيمنة الولايات المتحدة الأميركية.
- مواجهة أخطار الإرهاب والتطرّف الديني والعربي.
- إصلاح بنية مجلس الأمن الدولي وإعطاؤه حصرية معالجة النزاعات المسلحة في العالم ورفض تفرّد الأحلاف العسكرية بالتصرّف من خارج قراراته وآلياته المعتمدة.

وفاة عامل كل يومين خلال تشييد

منشآت كأس العالم في قطر

باتخاذ القرارات المناسبة مثل إلغاء منع العمال من مغادرة البلاد وإصلاح نظام السيطرة الهيمنة عليهم». أما وزارة العمل القطرية فأكدت أنها تعمل كل ما بوسعها لذلك.

نيتها تحسين ظروف العمل إلا أن الخبراء لم يلاحظوا ذلك حتى الآن. وقالت منظمة العفو الدولية إنه «بغض النظر عن الوعود المتكررة، ما زالت السلطات القطرية تتجاهل

